سياسة دعم الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية

سهام عبد الكريم

جامعة سعد دحلب – البليدة – دولة الجزائر

souha09dz@yahoo.fr

Souha09dz@hotmail.com

المؤتمر العلمي السنوي الحادي عشر

ذكاء الأعمال واقتصاد المعرفة

جامعة الزيتونة الأردنية, كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية

23 – 26 نيسان (إبريل 2012)

عمان – الأردن

ملخص:

تعاني المنظمات الجزائرية من عدم توفر أنظمة الحماية بالقدر الكافي، بسبب فقدانها لعنصر المعلومة وآليات معالجتها وبالتالي عدم قدرتها على استغلالها في الوقت المناسب، وعجزها عن مراقبة التطورات الاقتصادية ومواكبتها، فهي بذلك تفتقد إلى سيولة المعلومات التي تمكنها من البحث والتطوير واتخاذ مختلف القرارات اللازمة، وبالتالي فإن أغلب المنظمات الجزائرية تفتقر إلى أنظمة اليقظة الإستراتيجية والذكاء الاقتصادي، وفي هذا الإطار قامت الجزائر باتخاذ عدة اجراءات لدعم الذكاء الاقتصادي، ومنها دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات ودعم الإبداع والابتكار، اضافة الى إرساء نظام معلومات وطني باعتباره المصدر الأساسي للمعلومات التي من شأنها أن تدعم المنظمات الجزائرية، وتمكنها من تحسين تنافسيتها في الأسواق العالمية.

Abstract:

Algerian organizations are suffering from the lack of protection systems adequately, as a result of the loss of information and processing mechanisms. This lack impedes the information exploitation that's required in R&D and decision making in the appropriate time, as well as their inability to control and adapt with the economic changes. For this, there is a lack in most of Algerian organizations of vigilance systems and economic intelligence.

In this context, Algeria has taken several measures to support economic intelligence, including support for the use of information technology and support innovation, in addition to establishing a national information system as a source of information that support Algerian organizations, and a means of improving the companies' competitiveness in the international markets.

مقدمـة:

يشهد العصر الحديث تزايد المعلومات بشكل كبير، إذ تشير الدراسات الحديثة إلى أن العشر سنوات الأخيرة شهدت كما من المعلومات يعادل كمية المعلومات التي أنتجتها البشرية على مدى القرون المنصرمة، كما أن مصادر الحصول على المعلومات هي في ازدياد ونماء أيضا، حيث تركزت العديد من دراسات علم المعلومات على التحسين والتطوير في عملية فهم طبيعة المعلومات ومكوناتها وكيفية حصرها وتجميعها وتبويبها وتصنيفها وتحليلها بهدف الاستفادة منها بفعالية عالية، ولهذا فقد تزايد اهتمام الدول باستثمار الثروة المعلوماتية والاتجاه نحو إدارة المعلومات والمعارف بوصفها موردا حيويا وركيزة أساسية للتقدم بمختلف جوانبه.

وعلى هذا الأساس فإن منظمات الأعمال تعمل بصورة دائمة على تحقيق النجاح والمحافظة على بقائها، وهذا ما يجعلها تسعى باستمرار إلى تطوير وتحسين وتعديل استراتيجياتها، وإلى تطوير منتجاتها، واستخدام أدوات ووسائل متجددة، ويتم ذلك من خلال الاستفادة من المعارف والمعلومات والبحث عنها وإدارتها بذكاء بما يؤدي إلى تحقيق التقدم والتطور المستمر.

وأمام هذه التطورات فإن الذكاء الاقتصادي يعتبر كشكل من أشكال الحس الاقتصاديالجيد، فحتى تستطيع منظمة الأعمال أن تنتج، تسوق وتبدع فإنها تحتاج إلى معلوماتدقيقة، كاملة وقابلة للإستغلال بصفة سريعة، فتحليل وتنظيم المعلومة أصبح أكثر أهمية من أي أمر آخر، كمعرفة الأسواق، تقسيماتها، مدى تفتحها على العالم وظروف عملها، معرفة المنافسة، التكنولوجيات الحديثة والإبداعات...، فأي منظمة تبحث عن طرق لمراقبة بيئتها وكشف الفرص والتهديدات الموجودة بها، ومختلف المعلومات المفيدة في اتخاذ القرارات التي تهم المنظمة، كما تسعى لحماية موروثها المعرفي وتدعيم قدرتها على الدفاع عليه، وهذا ما يستدي توفر أنظمة معلوماتية توفر المعلومات المطلوبة.

وفي هذا الإطار تعتبر سياسة دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات ودعم البحث والتطوير والابداع التكنولوجي في المنظمات الجزائرية من اهم الاجراءات الكفيلة بدعم أنظمة الذكاء الاقتصادي في الجزائر، كما يعتبر نظام المعلومات الوطني والذي يشمل عدة مراكز تعمل على إنتاج المعلومات الاقتصادية عن طريق جمع المعلومات وتخزينها ومعالجتها ونشرها، المصدر الرئيسي الذي يمد مختلف المنظمات والقطاعات بالمعلومات اللازمة، وبالتالي فهو يعتبر خطوة أساسية نحو تثمين مقومات الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

مشكلة الدراسة:

من خلال هذه الورقة البحثية نحاول أن نجيب على الإشكالية الرئيسية التالية:**ما هي اهم الاجراءات التي اتخذتها الدولة الجزائرية قصد دعم نظام الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية؟**

أهمية الدراسة:

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة تظهر من أهمية المعلومات باعتبارها موردا استراتيجيا يفيد في اتخاذ القرارات، حيث يرتبط مصير المنظمة بمدى وجود المعلومات في الوقت المناسب وبالمواصفات المطلوبة، إضافة الى الدور الهام الذي تلعبه تكنولوجيا ونظم المعلومات في توفير المعلومات اللازمة وتسهيل الوصول اليها، والتالي تبني أنظمة الذكاء الاقتصادي.

أهداف الدراسة:

نهدف من خلال هذه الدراسة إلى تبيان أهمية الذكاء الاقتصادي في ظل الثورة التكنولوجية والمعلوماتية، حيث يعتبر ضرورة لا غنى عنها، كما نهدف إلى معرفة واقع الدولة الجزائرية من حيث أنظمة الذكاء الاقتصادي، لنوضح أهم الاجراءات المتخذة لدعم تبني نظام الذكاء الاقتصادي في المنظمات الجزائرية.

المحور الأول: ماهية الذكاء الاقتصادي

يعتبر مصطلح الذكاء الاقتصادي من المصطلحات والمفاهيم التي تطورت في السنوات الأخيرة نظرا للاهتمام المتزايد بالمعلومات وتعاظم دور المعرفة في اقتصاديات الدول، وقصد فهم الذكاء الاقتصادي سنتطرق إلى أهم التعاريف المقدمة له ثم الخصائص التي تميزة، العناصر المكونة له، مراحله وأهميته على مستوى المنظمة والمجتمع ككل.

1. مفهوم الذكاء الاقتصادي وخصائصه:

أ. تعريف الذكاء الاقتصادي.

لقد بدأ الاهتمام بموضوع الذكاء الاقتصادي منذ زمن بعيد بناءا على دراسات مكثفة ونقاشات حادة، وفيما يلي نورد بعض التعاريف الخاصة به:

– **تعريف هارولد:** "الذكاء الاقتصادي يحدد النشاط الاقتصادي لإنتاج المعرفة في خدمة الأهداف الاقتصادية والإستراتيجية للمنظمة والمنتجة في سياق قانوني وذات مصادر مفتوحة".

– **تعريف مارتر:** "الذكاء الاقتصادي هو مجموعة من الإجراءات المنسقة للبحث والتجهيز والتوزيع للاستهلاك للوصول إلى معلومات مفيدة وذات فعالية اقتصادية"[1].

– **تعريف Philippe Boumard:** " هو ليس مجرد فن المراقبة ولكنه عملية دفاعية هجومية للمعلومات، والغرض منه هو الربط بين العديد من الميادين والمجالات لخدمة الأهداف التكتيكية والإستراتيجية للمنظمة، حيث أنه وسيلة للربط بين العمل والمعرفة للمنظمة".

– **تعريف جامعة Toronta:** "هو فئة واسعة من التطبيقات والتكنولوجيات اللازمة لجمع المعلومات وتخزينها وتحليلها، وتوفير سبل الوصول إلى البيانات لمساعدة العملاء على نحو أفضل في القرارات التجارية"[2].

ومما سبق نستخلص أن الذكاء الاقتصادي هو عملية تشمل جمع، تحليل، معالجة ونشر المعلومات المناسبة والمفيدة في اتخاذ القرارات مع ضمان حمايتها قصد تحقيق أهداف معينة.

ب. خصائص الذكاء الاقتصادي:

يهتم الذكاء الاقتصادي بدراسة التفاعل التكتيكي والاستراتيجي بين كافة مستويات النشاط المعنية به انطلاقا بداية من القاعدة (المستوى الداخلي للمنظمة) مرورا بالمستويات الوسيطة (الجماعات المحلية) وصولا إلى المستويات الوطنية (الاستراتيجيات المعتمدة لدى مراكز اتخاذ القرار في الدولة) ثم المستويات المتعددة الجنسيات (المجمعات المتعددة الجنسيات) أو الدولية (استراتيجيات التأثير الخاصة بكل دولة)، ومن بين الخصائص الرئيسية للذكاء الاقتصادي نذكر ما يلي[3]:

- الاستخدام الاستراتيجي والتكتيكي للمعلومة ذات المزايا التنافسية في اتخاذ القرارات؛
- وجود إدارة قوية لتنسيق جهود الأعوان الاقتصاديين؛
- وجود علاقات قوية بين المنظمات والجامعات والإدارات المركزية والمحلية؛

- تشكيل جماعات الضغط والتأثير؛
- إدماج المعارف العلمية، التقنية، الاقتصادية، القانونية والسياسية؛
- السرية في نشر المعلومات والحصول عليها بطريقة شرعية.

2. عناصر الذكاء الاقتصادي:

يتألف نظام الذكاء الاقتصادي من ثلاث نظم مترابطة ومتكاملة وهي اليقظة الإستراتيجية، الأمن والتأثير، والشكل التالي يوضح هذه المكونات[4]:

الشكل رقم (1): مكونات الذكاء الاقتصادي

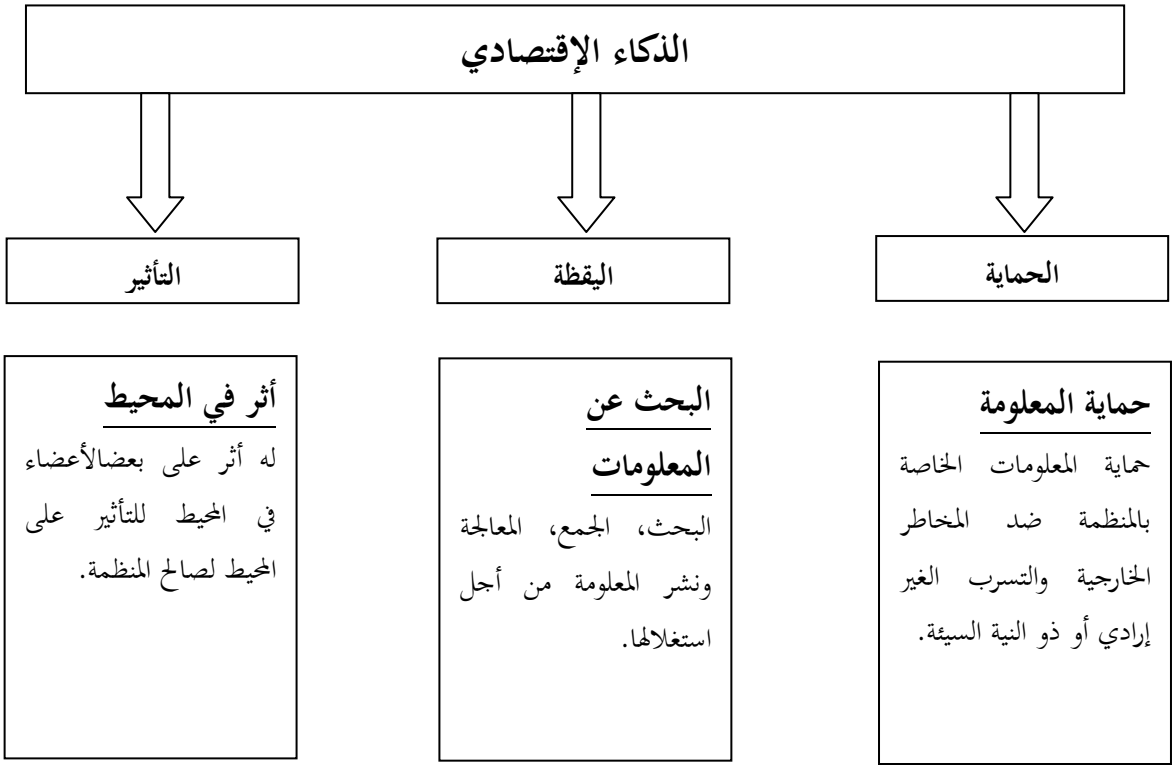

Source:BoudjemiaKarim, Op cit, p. 6

أ. اليقظة الإستراتيجية: تلعب اليقظة الإستراتيجية دورا متكاملا في نظام الذكاء الاقتصادي، حيث يمكن تلخيص دورها في أربعة وظائف وهي:

- **التوقع:** وهو توقعات لنشاط المنافسين أو تغيرات المحيط.
- **الاكتشاف:** اكتشاف منافسين جدد أو محتملين، المنظمات التي يمكن شرائها أو التي يمكن إقامة شراكة معها من أجل التطوير، اكتشاف فرص في السوق.
- **المراقبة:** مراقبة تطورات عرض المنتجات في السوق، التطورات التكنولوجية أو طرق الإنتاج التي تسمح أو تستهدف النشاط، التنظيمات التي تغير في إطار النشاط.
- **التعلم:** تعلم خصائص الأسواق الجديدة، أخطاء و نجاح الآخرين (المنافسين)، مما يسهل تقدير المشاريع، وضع أسلوب جديد للتسيير أو بناء نظرة موحدة للمسيرين.

ب . الحماية: بالرغم من أن المبادرة تعد من أولويات معظم الأعمال المتعلقة بالذكاء الاقتصادي (الحصول على المعلومات النافعة للمنظمة واستغلالها) إلا أن الجانب الدفاعي للذكاء الاقتصادي لا يمكن تجاهله، باعتبار أن الذكاء الاقتصادي هو مجموع النشاطات

المتناسقة للبحث والتحليل والتوزيع ثم الاستغلال للمعلومة النافعة للمتعاملين الاقتصاديين، هذه النشاطات المختلفة تتم بكل التدابير القانونية مع توفير جميع ضمانات الحماية اللازمة للحفاظ على إرث المنظمة في ظل أفضل شروط الجودة والآجال الزمنية[5].

ج . التأثير: التأثير هو استخدام المعلومة بطريقة تمكن المنظمة من العمل على بيئتها لجعلها أكثر ملاءمة لتحقيق أهدافها الإستراتيجية ومواجهة التيارات التي قد تكون ضارة،وللتأثير عدة وسائل أهمها التأثير عن طريق حملات الاتصال وهذا للتأثير على المستهلك، التأثير باستخدام التفكير أو ما يسمى (Think tank) للتأثير على قادة الرأي، وأخير التأثير عن طريق الضغط أو ما يطلق عليه (Lobbying).

3. مراحل الذكاء الاقتصادي:

إن أول مرحلة لنشاط الذكاء الاقتصادي هي تحديد الحاجة للمعلومة، حيازة المعلومة، معالجتها، بثها، واستعمالها، ويمكننا عرض أهم مراحل الذكاء الاقتصادي فيما يلي[6]:

أ. تحديد الحاجة للمعلومة: أي ما هي المعلومات التي نرغب في الحصول عليها؟، وهو ما يتطلب من المتخصصين في الذكاء الاقتصادي معرفة جيدة بتنظيم المنظمة.

ب. جمع المعلومة: وذلك من خلال مختلف مصادر الحصول على المعلومات.

ج. معالجة المعلومة: حيث أن معالجة المعلومة هي أساس الذكاء الاقتصادي، فهذا الإجراء يعتمد أساسا على قيمة المعلومة بالنسبة للمستعمل.

وتعني المعالجة تجميع كل المعطيات المحصل عليها من أجل تحليلها بشكل متجانس، وتعتبر ترجمة المعلومة خطوة أساسية لإجراء المعالجة، فهي تعطي صورة تحليلية، غنية لكل المعلومات التي تكون مختفية دائما في سطور الوثائق.

د. بث المعلومة من أجل اتخاذ القرار: أي إعطاء قيمة لهذه المعلومة ببثها داخل المنظمة حتى تساهم في خلق قيمة مضافة.

إن كل العمليات السابقة، تحديد، تجميع ومعالجة المعلومة تكون بدون فائدة إذا لم يتم بث هذه المعلومة وإيصالها لمتخذي القرار بالمنظمة.

4. أهمية الذكاء الاقتصادي:

أ. أهمية الذكاء الاقتصادي للمنظمات:

إن نظام الذكاء الاقتصادي مهم جدا خاصة مع اشتداد المنافسة وسرعة التطورات التكنولوجية، وخاصة مع ما يصيب الاقتصاد العالمي اليوم من جراء الأزمة المالية العالمية الحديثة التي رفعت من مستوى التضخم في أهم دول العالم وهذا ما ألزم المنظمات في تلك الدول على البحث عن فرص في الدول الأخرى خاصة منها النامية التي لم تتأثر بالأزمة المالية بسبب تخلفها الاقتصادي، وهنا تبرز أهمية الذكاء الاقتصادي بحيث أنه يوفر الحماية للمنظمة من التهديدات الخارجية، ويمكنها من الاستيلاء على الفرص قبل منافسيها، وكذا التكيف مع القواعد الجديدة للسوق، والشكل التالي يوضح أهمية الذكاء الاقتصادي بالنسبة للمنظمة.

الشكل رقم (2): أهية الذكاء الاقتصادي للمنظمة.

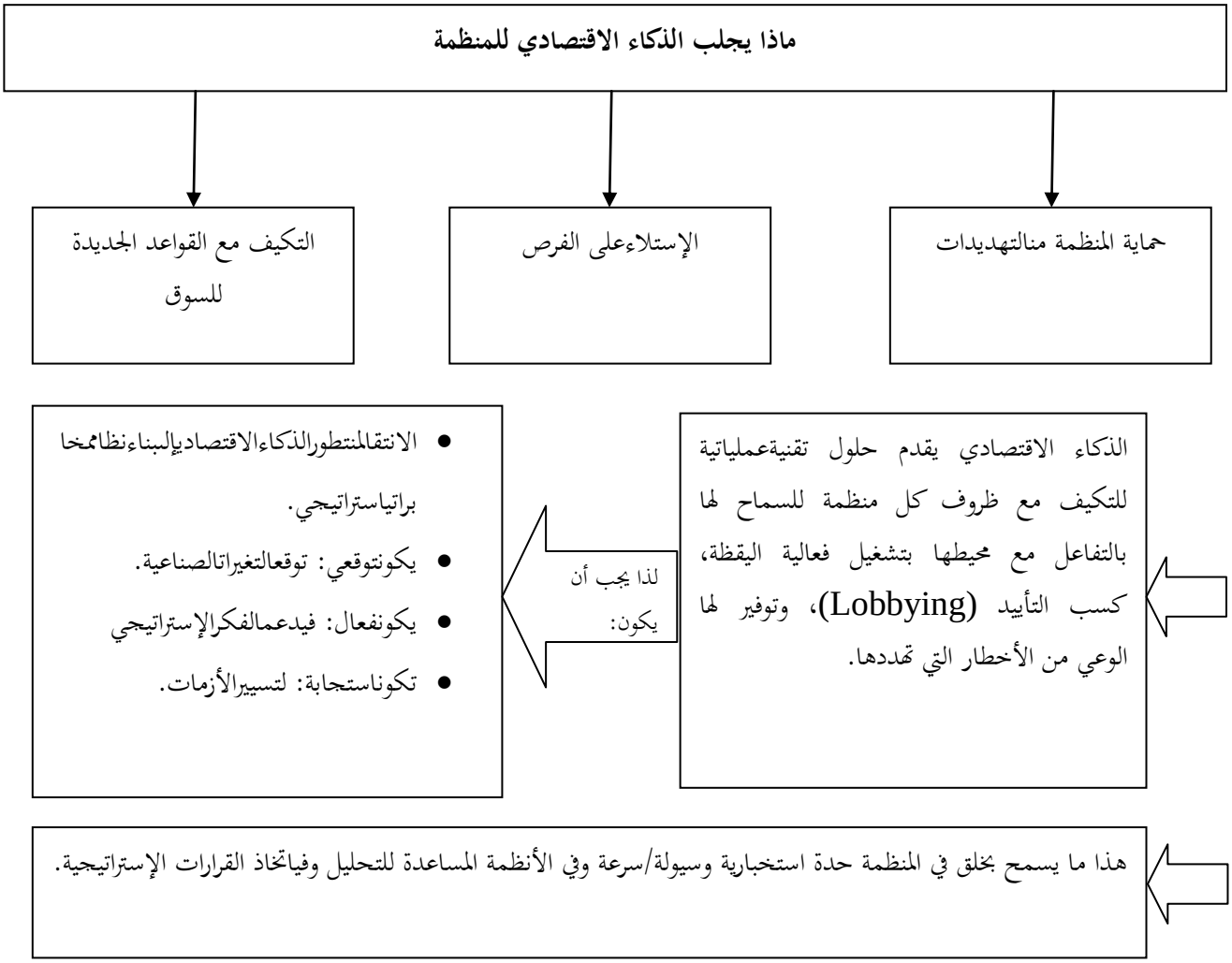

source:Nabila Sahnoune, Introduction à la démarched'Intelligenceéconomiquedansl'entreprise, Séminaire de sensibilisation à l'intelligenceéconomique et à la veillestratégique, Alger _ Hôtel El Aurassi, Algerie, le 23.12.2008, p 03.

إن توظيف استخدام التكنولوجيا في عالم الأعمال بالشكل الصحيح والفعال يساعد فيتحقيق أهداف المنظمات، وذلك من خلال قوة المعلومات التي تعتبر مكونا أساسيا وأحدالأصول بهدف الوصول إلى اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على إنتاج وتوزيع واستخدامالمعارف والمعلومات، وتحويل البيانات من مجرد أرقام إلى معلومات ومعارف لمساعدة صناعالقرار باتخاذ القرارات الصائبة والإستراتيجية التي تنعكس بشكل جوهري على أسلوبوعمل هذه المنظمات من أجل تحقيق ربحية أكبر في مجتمع أكثر تنافسية.

إن الذكاء الاقتصادي يكتسب أهمية خاصة نتيجةلما تشهده بيئات العمل من تغير سريع في البيانات التي تختزنها المنظمات والمعلومات التي تنتجها، وفيآليات اتخاذ القرار وتعاظم المنافسة على المستويات المحلية والدولية، ممايفرض المزيد من التحديات التي تستدعي توظيف برامج ذكية تساعد في مراقبة أداء العملوتحديد التغيرات التي يجب إجراؤها، وفي تحديد موقع المنظمة من الأهداف والاستراتيجيات التي وضعتها لنفسها.

إن الانتقال إلى مجتمع المعرفة يمثل طموحا استثنائيا لدى جميعالمجتمعات بهدف الاستثمار الأفضل للموارد وخلق حالة تفاعلية بين جميع مكوناتالمجتمع وربط الأدوات التقنية المستخدمة لبناء نظم المعلومات في قطاع الأعمال معالأدوات المساعدة في اتخاذ القرارات من أجل بناء استراتيجيات الأعمال اعتمادا علىالمعلومات والمعارف.

كما تظهر أهمية تطبيقات ذكاء الأعمال بالنسبة لمختلفالقطاعات الاقتصادية والاجتماعية في الانتقال من مجرد بناء الأنظمة المعلوماتيةفي المنظمات إلى تحليل الأعمال عن طريق تجميع المعلومات عن العمليات التي تقوم بهاكالتسويق والبيع وأنشطة الخدمات وسلوك العملاء وأنظمة الموردين.

كما تلعب تطبيقات الذكاء الاقتصادي دورا هاما في مساعدة المنظمات على وضع استراتيجياتها المستقبلية والوصول إلى تحقيقها، واستخدام هذا النوع من التطبيقات لمواجهة تحدياتعالم الأعمال، كما تمكن من دراسة المعلومات المتعلقة بمختلف المتعاملين الاقتصاديين[7].

ب. الذكاء الاقتصادي أداة للتطوير والإبداع والتميز:

تقود إستراتيجيات التميز في المنظمة إلى طرح منتوجات ذات تنافسية عالية في الأسواق، معتمدة في ذلك على المعلومة، التي تعد سلعة غير مادية، وبذلك تعد المعلومة مصدرا للأرباح، وضمانا لاستمرار وبقاء المنظمة.

فللحفاظ على الميزة التنافسية بين منافسيها ينبغي على المنظمة أن تكون سباقة في الحصول على المعلومات والإشارات التي تسمح لها بالتنبؤ بالاحتياجات، ورد فعل السوق، فمثلا: إطلاق منتج جديد، التغير في التشريعات والقوانين، اكتشاف بعض التطورات والتكنولوجيات الجديدة...

فتطور الذكاء الاقتصادي يعتبر أقوى وسيلة معرفية متاحة تحت تصرف المنظمة، كما أن تطبيقه فيها يعتبر عامل لتطوير إدارة المعلومة، وتدفقها داخل المنظمة.

ويعتبر الذكاء الاقتصادي طريقا إلى الإبداع، فقد أظهرت التطورات الحديثة للأعمال المرتبطة بالإبداع الدور المهم للمعلومة واستغلالها الفعال في تطوير الإبداع، لذلك فإن ضرورة أخذ واستغلال إشارات وحركات المحيط بطريقة مستمرة تبدو من الأعمال المميزة للذكاء الاقتصادي، كما أن المشاريع الإبداعية تتميز بدرجة عالية من المخاطرة وعدم التأكد (عدم التأكد من سلوك المستهلك، عدم التأكد من التطور التكنولوجي...)، ومن هنا يمكن القول أن الإشكالية الأساسية للنمو أو التطور الإبداعي في المنظمة تتمثل في البحث عن الطرق الكفيلة بإدارة فعالة لعدم التأكد، وذلك عن طريق إدارة المعلومات التي تعتبر من عوامل الإبداع.

وتعتبر مختلف أنواع اليقظة والذكاء الاقتصادي بمثابة وسائل مميزة لإدارة عدم التأكد والمعلومة، كما أنها تسمح بطريقة حديثة وديناميكية بتحديد مختلف القوى المحركة لمحيط المنظمة كشرط أساسي لتفاعلها مع هذا المحيط، ومن هنا يبدو الدور المركزي للمعلومة في حركية الإبداع، وذلك من خلال مساهمتها في تكوين الذكاء الاقتصادي في المنظمة واستخدامها لأغراض التخطيط الإستراتيجي[8].

ج. أهمية الذكاء الاقتصادي على مستوى الدولة:

تستفيد الدول من خلال إتباع إستراتيجية للذكاء الاقتصادي كون أن الدولة نفسها تحتاج إلى معلومات عن ما يدور في اقتصاديات الدول الأخرى، حتى يتسنى لها رسم الخطط والاستراتجيات اللازمة لحماية اقتصادها من الهجمات التي قد تتعرض لها منظماتها الوطنية أو القطاعات الاستراتيجية للوطن، كما يمكنها من الاستفادة القصوى من الاتفاقيات والمعاهدات الدولية، فمثلا في إبرام اتفاقية التحرير الجمركي بين الجزائر والاتحاد الاوروبي قام هذا الأخير بإجراء مسح حول طبيعة وسلوك المستهلك الجزائري وكذلك الاتفاقيات التي تربط الجزائر مع دول جنوب شرق آسيا فيما يخص عقود توريد الأرز الطويلة الأجل، وقد حدد شريحة السلع التي سيعفي الجزائر من دفع التعريفة الجمركية عليها والتي في معظمها غير محبذة من طرف المستهلك الجزائري كالسجائر المرتفعة الثمن والفواكه الباهضة... وفي المقابل أخذ من الجزائر التنازل عن التعريفة الجمركية لمواد إستراتيجية في صناعته، ومن هنا يظهر ضرورة توظيف كل الطاقات الاقتصادية والعلمية لصالح الاقتصاد الوطني ضمن ما يعرف بالذكاء الجماعي الاستراتيجي[9].

المحور الثاني: إجراءات دعم الذكاء الاقتصادي في الجزائر.

تسعى مختلف دول العالم إلى أن تكون أكثر تنافسية مقارنة بالدول الأخرى، مما يتوجب عليها الاهتمام بالمعلومات اعتبارها مادة إستراتيجية وضرورية لتحقيق التطور والتميز.

وبالنسبة للجزائر فقد بدأت مؤخرا في السير نحو طريق مجتمع المعلومات، إلا أنها تشهد تأخرا من حيث انتشار أنظمة الذكاء الاقتصادي، ولازالت المنظمات الجزائرية تعاني من نقص المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات، في الوقت الذي تعتبر فيه المعلومات موردا استراتيجيا يرتبط به بقاء المنظمة وتطورها.

1. دعم استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظمات الجزائرية:

تعرف الجزائر تأخرا نسبيا في مجال الذكاء الاقتصادي ويظهر ذلك في ثقافة الإطارات المسيرين وفي سلوكياتهم، وكذا في ثقافة المنظمات الجزائرية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة منها، غير أن هذا لا يغطي الظواهر التي ظهرت باحتشام في 2002، والتي ظهرت في شكل ملتقى حول الذكاء الاقتصادي والمنظم من طرف World Trade Center Local وتعتبر هذه التظاهرة نتاجا عن شراكة ما بين مصلحة الدراسات العليا المتخصصة في الذكاء الاقتصادي لمعهد الترجمات والعلاقات الدولية في جامعة مارك بلوشMark Blouche في ستراسبورغ ومدرسة الحرب الاقتصادية في باريس.

وفي خضم اليومين المنظمين في هذا الملتقى حضر مئات الأشخاص، و لقد كان ضمن هذا الجمع عدد من مسيري المنظمات الجزائرية كما تميز هذا الملتقى بحضور وزيرين سابقين للاقتصاد والتجارة الخارجية لعام 1995، و لقد تم من خلال هذا الجمع من الحضور الإشارة إلى المشاكل الإستراتيجية التي وجب أن يعالجها الاقتصاد الجزائري وهي[10]:

- شدة المنافسة واحتدامها؛
- المؤثرات الخارجية على السوق الخارجية الجزائرية؛
- مخاطر هشاشة الاقتصاد المستورد الناجمة عن الاتفاقيات المبرمة مع الإتحاد الأوروبي؛
- صعوبة صياغة سياسة اقتصادية هجومية.

ولقد أكد المتدخلون من ستراسبورغ وباريس على المصطلحات العلمية لتسيير الموارد المفتوحة للمعلومات، ما سمح باستخراج العديد من ميادين العمل منها العمل على المساعدة التقنية.

وتلت هذه التظاهرة ملتقى نظمه مركز البحث عن المعلومة العلمية والتقنية بالجزائر، في 06 جوان 2004 والذي دار موضوعه عن حول اليقظة التكنولوجية في المنظمات الجزائرية، حيث أكد المتدخلون على إجبارية امتلاك نظام لليقظة ككل والتكنولوجية على وجه خاص، وذلك لمواجهة مختلف الرهانات التي تواجه المنظمات الجزائرية في ظل المنافسة المحتدمة.

وفي سنة 2008 تم عقد ملتقى دولي حول "الحكامة في المنظمات والذكاء الاقتصادي"، والذي اعتبر محاولة من الدولة الجزائرية لتوعية المنظمات الجزائرية لتأمين نفسها، والعمل على إرساء الذكاء الاقتصادي وإدخال المعلومة كعنصر أساسي في صناعة القرار والتخطيط المستقبلي، من خلال استخدام رصد المعلومات وتوظيف الخبراء في المعلوماتية الاقتصادية ودراسة المنتوجات الجديدة التي تطرحها المنظمات الأجنبية في السوق وفي مختلف الصناعات[11].

وفي هذا الملتقى أشار وزير الصناعة وترقية الاستثمار عبد الحميد تمار إلى أن الذكاء الاقتصادي يمثل إطار استراتيجي لتكييف السلوكات بحيث سيتم توجيه الفاعلين الاقتصاديين والإشراف عليهم وهم يتابعون مصالحهم وهكذا سيصبحون فاعلي تحويل وضعهم وكذا محيطهم الاقتصادي والاجتماعي، كما اعتبره كآلية فعالةلتسيير المعارف ومسعى لضمان الدفاع عن طاقات المنظمة والحفاظ عليها ورفعالقدرات وحصص السوق من جهة ورفع طاقات التراث الوطني من جهة أخرى، وهنا بدأ الاهتمام بالذكاء الاقتصادي في الجزائر حيث طرحت في إطار هذا الملتقى فكرة إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي بغرض فتح سبل تجريبية جديدة لفائدة صناع القرار الحكوميين والخواص، كما ذكر الوزير أن الحكومة استحدثت مديرية عامة للذكاء الاقتصادي وللدراسات الاقتصادية تتولى إنضاج مجموعة أفكار بشأن هيكلة ومؤدى المجلس المذكور الذي سيوضع تحت الإشراف المباشر لرئيس الجمهورية أو رئيس الحكومة، على أن يتولى مهمة تنسيق النشاطات بين الهيئات العمومية التي توكل إليها مهام الاستعلام الاقتصادي قصد تزويد اقتصاد البلاد بوسائل الدفاع والاستباق في سياق المنافسة الاقتصادية الدولية[12].

وفيما يخص واقع المنظمات الجزائرية ففي سنة 2007 تم إجراء دراسة على مستوى المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الغرب الجزائري، ومن خلال الدراسة اتضح أن الاستثمارات غير المادية والبحوث المرتبطة بالمعلومات هي جد فتية، حيث لوحظ أن نصف المنظمات محل الدراسة تقريبا أي ما يعادل 44,32% أكدت عدم استثمارها في هذا المجال، وربع هذه المنظمات لا تملك هذه

الاستثمارات إلا من جراء شراء شهرة محل وبراءات الاختراع أي من خلال شراء التراخيص وبراءات الاختراع والاستغلال، كما يوجد سوى 13,64% من المنظمات التي استثمرت في هذا الاتجاه، ويوجد 17,05% من بين هذه المنظمات لجأت لاستثمارات في مجال الإشهار، وباعتبار اليقظة الإستراتيجية مؤشرا عن الهيكل التنافسي للسوق، فبتطوره يكون مصير هذه المنظمات الزوال والانسحاب من السوق[13].

كما كشفت دراسة أخرى في سنة 2008 حول تقدير استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المشروعات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية والتي تمثل الغالبية العظمى من المنظمات الجزائرية (حيث بلغت عينة الدراسة 500 منظمة جزائرية) على النتائج التالية[14]:

فقط من %، أي أقل من النصف، كما اتضح أن 16%44,5- قدر المعدل العام لأجهزة الكمبيوتر في عينة الدراسة ب

الأخرى ليس لها أي %المنظمات غير المجهزة بأجهزة الكمبيوتر تنوي القيام بشراء أجهزة الكمبيوتر في المستقبل القريب في حين 84 رغبة في ذلك.

- تبين من خلال الدراسة أن المنظمات الجزائرية هي ضعيفة الاتصال بالانترنت، حيث بلغت معدلات الاتصال بالانترنت

في % في حين بلغ هذا المعدل 34%، أما في المشروعات الصغيرة فقد بلغ معدل 24%في المشروعات المصغرة نسبة 19 المشروعات المتوسطة، كما تتميز أغلب المنظمات الجزائرية بعدم توفرها على مواقع الكترونية.

هم تقنيين في نفس % من العمال في المنظمات الجزائرية هم مهندسين في الإعلام الآلي و 5%- كشفت الدراسة أن 1 من المنظمات قامت بتعزيز رأسمالها البشري في مجال تكنولوجيا المعلومات من خلال نشاطات التدريب %المجال، إضافة إلى أن 42 والتكوين.

وعلى هذا الأساس فإن المنظمات الجزائرية تعاني تنقصا كبيرا في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال إضافة إلى غياب أنظمة اليقظة والذكاء فيها.

ولا يمكن تبرير هذا التأخر بأي مبرر مقبول نظرا للفرص الجديدة الموجودة وكذا التهديدات القادمة من المنافسة، فالنشاط الصناعي والتكنولوجي يتطلب اليوم التحكم في عدد كبير ومتزايد من التكنولوجيات وذلك لسببين، أولهما التطور التكنولوجي والعلمي والتقني الذي يفرض استعمال التكنولوجيات الجديدة، والثاني هو أن الطلب تجاوز الطلب المبني على المنتوج بحد ذاته إلى الطلب المبني على الوظائف المتعلقة بالمنتوج، والذي يفرض على الصناعات إيجاد مهارات وقدرات جديدة للمحافظة على التحكم في نشاطها الأساسي.

وإضافة إلى ذلك فاتفاقيات الشراكة مع الإتحاد الأوروبي، والدخول إلى المنظمة العالمية للتجارة والقوانين الجديدة المحددة لنشاط العولمة، والتي تعتبر أكثر فأكثر من التحديات والتي تعتبر كافية وكبيرة من أجل دخول المنظمات الجزائرية للتكنولوجيات العالمية، والتي تتميز بقوة التنافسية والفعالية الإنتاجية.

وقصد تثمين مقومات الذكاء الاقتصادي في الجزائر فقد أوصى المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي (الجزائري) في أحد تقاريره بجملة من الاقتراحات نذكر منها ما يلي[15]:

- دعم الشفافية والنشر: حيث يجب على الإدارات العامة والمؤسسات الاقتصادية معالجة كميات البيانات الهائلة المتوفرة لديها معالجة ذكية واستخراج مختلف المعارف الخفية التي تميز الظواهر والسلوكيات، ومن واجب هذه الهيئات العمل على نشر المعلومات التي تخص الجمهور بمختلف شرائحه بصفة هادفة واقتصادية، وتشجع التعاون بين المنظمات وذلك للقضاء على ظواهر حجب المعلومات، واستغلالها كمصدر للسلطة، وتقع هذه المسؤولية أساسا على مشرفي المنظمات الكبرى والمستثمرين والمساهمين والقادة الإداريين.

- تطوير البرامج البيداغوجية: فمن واجب الجامعات ومنظمات التعليم العالي والتكوين المهني تطوير البرامج البيداغوجية وتحسينها وفقا لما يتطلبه محيط المنظمات، ويراعى في ذلك انفتاح هذه البرامج للمعرفة والتعليم النوعي وفقا لما هو جاري به العمل في البلدان المتقدمة من حيث الكفاءة، والغرض من ذلك هو تكريس سلوك البحث عن المعلومات وتقييمها واستخدامها أحسن استخدام، ويكون ذلك باستغلال كافة فرص التعاون المتاحة بين الجامعات ومراكز التكوين المحلية والأجنبية في إطار الشراكة مع الاتحاد الأوربي وباقي اتفاقيات التعاون الدولية في مجال التكوين والتدريب.

– تفعيل دور الغرف التجارية والمصالح الاقتصادية للدولة والجمعيات المهنية والنقابية: حيث تحوز هذه الهيئات على كميات هامة من المعلومات ووسائل التكوين تمكنها من لعب دور فعال في تحسين المر دودية والنوعية وإعادة تأهيل أفرادها، ويضعها دورها كحلقة أساسية في سلسة الاستثمار والمقاولة في مصب اهتمام طالبي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية والجغرافية، إلا أنه من الأساسي تحديد إستراتيجية لتنسيق نشاط هذه الهيئات ودعم تدخلاتها على المستوى الوطني والعالمي.

– شبكات البنوك والمؤسسات المالية الدولية: والتي تعتبر سلاح ذو حدين، يتمثل الحد الأول في كونها مؤسسات مهيكلة للإقليم عن طريق شبكة الوكالات التي تحوزها، مما يساعد في التكفل باحتياجات الجمهور المتعددة وتقييم الخدمات المختلفة وبناء قواعد وبنوك بيانات هائلة يمكن استخدامها في تحديد الاستراتيجيات التسويقية، أما الحد الثاني فيتمثل في قدرتها على تمويل مشاريع الذكاء الاقتصادي والشراكة فيها ودعمها ماديا، الأمر الذي يسهل دخول أسواق جديدة وكسب زبائن جدد.

– المصالح الاقتصادية للدولة: تتمثل المهمة الأساسية للمصالح الإحصائية، الجبائية والمالية والتجارية للدولة في القيام بحملات إعلامية تتميز بالجدية والاستمرارية تجاه مستخدمي المعلومات الاقتصادية والاجتماعية، كما أن كل من الأساتذة والباحثين والصحفيين مطالبين بالمساهمة في إعداد مثل هذه النشاطات وإيصالها إلى جمهور الطلبة المتمدرسين والممارسين، إلا أن الأمر المهم هو تكوين أفراد هذه المصالح في مجال الذكاء الاقتصادي وإدارة المعرفة وأنظمة المعلومات، واستخدام الكفاءات في كافة مراحل إدارة الشؤون العامة.

كما سعت الدولة الجزائرية على تشجيع استعمال تكنولوجيا المعلومات والاتصال في مختلف نشاطات المنظمات الجزائرية من أجل الاستفادة من المزايا التي توفرها، ومن بين الإجراءات المتخذة في هذا المجال هو تنظيم مسابقة وطنية تهدف إلى تشجيعاستثمارالمنظمات الجزائريةفي قطاعتكنولوجيا المعلومات والاتصال، ومساعدتها على تطوير رصيدها التكنولوجي من خلال مكافأة المنظمات الرائدة في هذا المجال، كما قامت بتجسيد برنامج الجزائر الالكترونية وخصصت فيه محورا يتعلق بضرورة تسريع استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال في المنظمات الجزائرية، كما قامت بتصميم برنامج لتأهيل ودعم المنظمات الجزائرية وتمكينها من التحكم بتكنولوجيا المعلومات والاتصال.

2. دعم الابداع والبحث والتطوير في المنظمات الجزائرية:

تهتم كافة البلدان بنشاط البحث والتطوير وتخصص من أجل ذلك ميزانيات معتبرة من خلال وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، ومراكز البحث المختلفة المعنية بالتطوير التكنولوجي.

كما يعتبر ضعف التكامل بين قطاعي الصناعة والبحث العلمي الذي يشهده العالم العربي بصفة عامة، والجزائر بصفة خاصة من أهم معوقات التنمية التي يجب التحدي لها وإيجاد الإجراءات العلمية لتداركها.

أما فيما يخص العلاقة بين المنظمات الجزائرية ونشاطات الإبداع والبحث والتطوير فقد وصلت مختلف الدراسات والأبحاث التي تم القيام بها في الجزائر إلى ما يلي[16]:

– العلاقة بين المنظمات الجزائرية والجامعة هي صعبة وغير مدعمة؛

– تعاني المنظمات الجزائرية من مشكل عدم الابتكار فهي تعرف جمودا في مجال الإبداع والابتكار، البحث والتطوير، إضافة إلى عدم قدرة مراكز البحث على القيام بنقل فعال وملموس لنتائج أبحاثها للمنظمة؛

– اليقظة التكنولوجية المنتشرة حاليا في المنظمات الجزائرية هي غير منظمة في إطار إجراءات محددة وأهداف دقيقة؛

– عدم وعي مسيري المنظمات الجزائرية بأهمية الإبداع كعامل أساسي لدعم تنافسيتها وتحسينها وهذا راجع لنقص الاهتمام بالتقرب من الجامعات ومراكز البحث؛

– النشاطات المتعلقة بالبحث والتطوير عادة ما تكون مكبوحة بسبب قلة الإجراءات الدافعة، هذا إلى جانب قلة التمويل اللازم لذلك، بالإضافة إلى الصعوبات المرتبطة بتسويق النتائج؛

– يعتبر البحث كنظام يحتاج إلى مبالغ مالية معتبرة ويدمج حول عملية البحث ذاتها بعض الوزارات والصناعات والمنظمات المحلية والدولية وكذا منتجي المعلومات العلمية والتقنية.

وبهدف تدارك الوضع، تم إعداد برنامج متكامل يسمى بالخطط الخماسي (1999 –2000) الذي حدد الإطار التنظيمي والمؤسساتي للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، ومن أجل متابعة أحسن لتطبيق هذا المخطط، تم تعيين الوزير المنتدب للبحث العلمي لدى وزارة التعليم العالي في أوت 2000، و يهدف هذا المخطط إلى ما يلي[17]:

- ضمان ترقية البحث والتطوير؛
- دعم القواعد التكنولوجية للبحث والتطوير؛

- رد الاعتبار لوظيفة البحث؛
- دعم تحويل البحث لكل الأنشطة المتعلقة بالبحث والتطوير.

وقد واصلت الحكومة عملها بإصدار عددا من المراسيم التنفيذية المشجعة لانشاء مخابر ومراكز للبحث العلمي، بالإضافة إلى ذلك تم إنشاء صندوق للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي خصص له سنويا مبلغ 5 مليار دينار جزائري (حوالي 71 مليون دولار)، خاص بإدارة مخابر ومراكز ووحدات البحث لمختلف القطاعات.

كما قامت الجزائر بوضع إستراتيجية لدعم الإبداع التكنولوجي والبحث والتطوير في المنظمات الجزائرية، وذلك ابتداءا من سنة 2007، وتهدف هذه الإستراتيجية إلى تطوير القدرات التكنولوجية لهذه المنظمات قصد تحسين مردوديتها وتنافسيتها خاصة مع تحرير التجارة الخارجية والانفتاح على الأسواق الخارجية وذلك من خلال إدماج المنظمات الجزائرية ضمن المحيط العلمي والتكنولوجي عن طريق إنشاء مديرية فرعية دائمة للبحث على مستوى وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتعمل بالتعاون مع وزارة التعليم العالي والبحث العلمي.

كما تم في هذا السياق إمضاء بروتوكول بين وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية الجزائرية ووزارة التعليم العالي والبحث العلمي يهدف أساسا إلى إيجاد الظروف الملائمة للتكفل بانشغالات المنظمات الجزائرية في إطار المساعي الوطنية للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي، تعبئة طاقات القطاعين من أجل ترقية التميز في للمنظمات الجزائرية إضافة إلى تسهيل انتقال المعلومات العلمية والتقنية بين منظمات القطاعين[18].

3. دعم ارساء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية:

تعاني المنظمات الجزائرية من عدة صعوبات، ومنها ما يتعلق بنقص المعلومات اللازمة والمفيدة في اتخاذ القرارات وذلك على عدة مستويات ومن عدة أوجه ونوضح ذلك فيما يلي[19]:

أ- نقص المعلومات المتعلقة بسوق العمل: حيث نسجل غياب أرقام أو إحصائيات أو معطيات عن سوق العمل في الجزائر بالشكل المطلوب، فلا توجد مثلا أرقام أو معطيات دقيقة عن طالبي العمل تكون منظمة بشكل تبين من خلالها طبيعة طالب العمل من حيث الشهادة، السن، الجنس...، كما أنه في المقابل لا توجد بيانات كافية عن المهتمين بالتوظيف، وإن وجدت فإنها تكون متفرقة في شكل إعلانات عن التوظيف لا أكثر.

ب- نقص المعلومات المتعلقة بفرص الاستثمار: فمن الطبيعي أن يبني أي شخص قراره الاستثماري على عدد من المعطيات، والتي تظهر إمكانيات وفرص الاستثمار، وغياب مثل هذه المعطياتيؤدي لا محالة إلى اضمحلالالفكر الاستثماري.

ج- نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط المحلي(الوطني):حيث يفتقر صاحب المشروع (كفكرة) أو المنظمة (كواقع) إلى معلومات لا مناص منها لاتخاذ قرار الاستثمار، ونذكر في هذا الصدد على سبيل المثال، تقلبات الأسعار، حجم القدرة الشرائية، الامتيازات القانونية، حجم العرضفي سوق العمل ونوعيته، المنافسين الحاليين(المحليين والأجانب)، المنافسين المحتملين...

د- نقص المعلومات المتعلقة بالمحيط الأجنبي (الدولي): يشكل غياب مثل هذه المعلومات والتي تحمل بعدا استراتيجيا، خطرا يهدد وجود المنظمات الجزائرية وخاصة الصغيرة والمتوسطة منها، فنقص المعطيات والبيانات عن المنافس الأجنبي يعني الدخول في معركة ضد منافس مجهول، قد يعرف عنك الكثير دون أن تعرف عنهسوى القليل، وهو ما يؤدي إلى الصدمة، مما يسبب انهيارا وتراجعا للمؤسسات المحلية، وهذا ما تخشى الجزائر من حدوثه في إطار الانضمام إلى الاقتصاد الدولي في شكله الإقليمي (اتفاقية الشراكة الأورومتوسطية) أو في شكله العالمي (المنظمة العالمية للتجارة).

هـ- نقص المعلومات المتعلقة بالخدمات التسويقية: حيث يجد أصحاب المنظمات الجزائرية صعوبة في التعرف على الخدمات التسويقية المتاحة، كأماكن المعارض وتواريخها، واشتراطات الجودة في الأسواق المحلية وكذا الخارجية، كما تفتقر المنظمات الجزائرية وخاصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة على وجه الخصوص، إلى هيئات متخصصة في دراسة السوق وسلوك المستهلك.

و- نقص المعلومات الخاصة بمصادر الآلات والتجهيزاتذات التكنولوجيا المتطورة: ويدفع هذا النقص المنظمات الجزائرية إلى توفير هذه الوسائل بأيسر الطرق وأقربها، كما يتضمن هذا النقص أيضاعدم الدراية بالتكاليف وإضاعة الوقت في البحث عن أنسب الأسعار، وبالتالي فإن غياب هذا المصدر المهم من مصادر المعلومات يترك المنظمات الجزائرية تعمل بأدوات أقل تنافسية وأكبر تكلفة، وهو ما يحول بينها وبين تحقيق أهدافها.

وتسعى المنظمات الجزائرية إلى مواكبة التطورات التكنولوجية من أجل الوقوف أمام المنافسة، خاصة منها الأجنبية، ولا سبيل إلى ذلك إلا البحث عن المعلومات المتعلقة بهذا الجانب، وبالمقابل يشكل غيابها عائقا أمام تطور هذه المنظمات.

ي- عدم وجود هيئات (مراكز) متخصصة في تحليل المعلومات ونشرها: إن توفر البيانات في شكلها الخام قد يشكل في حد ذاته مشكلة في بعض الأحيان، فالخبرة القليلة التي يتمتع بها أصحاب المنظمات الجزائرية وخاصة الصغيرة منها عادة لا تمكنهم من فهم

واستغلال هذه البيانات والمعطيات أحسن استغلال، مما يوجب عليهم البحث عن مغزى هذه البيانات ومدلولاتها في شكل مبسط أو بنوع من الشرح والتحليل، ولن يتأتى ذلك إلا بوجود هيئات ومراكز متخصصة في تحليل ونشر هذه البيانات.

نظرا للصعوبات السابق ذكرها والتي تعاني منها اغلب المنظمات الجزائرية فقد عملت الجزائر على بناء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية والذي يشمل:

– **نظام المعلومات الإحصائية** ممثلا بالديوان الوطني للإحصائيات وهو مؤسسة عمومية تتولى القيام بالمهام التالية[20]:

– إنتاج المعلومات الإحصائية التي يمكن استخدامها وتسمح بتنمية البلاد، وتطور الحياة الاقتصادية والاجتماعية.

– يدرس ويعد ويقترح القواعد المتعلقة بإقامة منظومة وطنية إحصائية، وتعزيزها وتوسيعها ومتابعة تنفيذ تطبيقها.

– يوحد التعاريف الإحصائية وتصنيفاتها ومفاهيمها، وينسق المناهج الإحصائية ووسائلها وأشغالها لدى جميع المتعاملين في هذا الميدان، كما يوحد الفهارس والرموز الإحصائية ويوفق بينها.

– يقوم بحساب المؤشرات الرئيسية الاقتصادية والاجتماعية والأرقام لاستدلالية، بما في ذلك المتعلقة منها بالأسعار.

– ينظم ويشجع نشر الإعلام الإحصائي لدى السلطات العمومية ويعد حوليات ومنشورات إحصائية.

– **نظام المعلومات التجارية والاستثمارية** ممثلا بـ:

- **الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة**، وتقوم بإنتاج ونشر مجموعة من المعلومات عن التجارة والصناعة في الجزائر، وتوجه هذه المعلومات أساسا إلى أصحاب المنظمات والمستثمرين في الجزائر[21].
- **المركز الوطني للإعلام الآلي والإحصائيات**، وهو مركز تابع للمديرية العامة للجمارك وهو مكلف بإعداد الإحصائيات المتعلقة بالتجارة الخارجية للجزائر.
- **الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار**، وهي وكالة تابعة لرئاسة الحكومة مكلفة أساسا بالبحث والدراسة وتقديم المقترحات والآراء من أجل ترقية وتطوير الاستثمار في الجزائر[22].

– **نظام المعلومات العلمية والوثائقية** ممثلا ب:

- **مركز البحث في الإعلام العلمي والتقني**، وهو هيئة عمومية ذات طابع علمي وتقني تعمل تحت وصاية وزارة التعليم العالي والبحث العلمي، وتستند أنشطته على البحث والتنمية في مجال معالجة البيانات والعلوم التوثيقية والخدمات، البحث والتطوير في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصال والشبكات والإعلام الآلي التطبيقي، كما أنه مسؤول عن خدمة الانترنت (الاتصال بالشبكة، الاشتراك، تصميم مواقع الويب...) [23].
- **المركز الوطني للإعلام والوثائق الاقتصادية**، ويعمل على جمع وتصنيف الدراسات ذات الطابع الاقتصادي كما يقوم بتنسيق كل الجهود التي تسعى إلى إنشاء وتطوير مراكز المعلومات والوثائق الاقتصادية.

وتكمن أهمية هذا النظام بالنسبة للمنظمات الجزائرية من خلال مستويين اثنين هما:

الأول على المستوى الجزئي، وذلك من أجل دعم المنظمات الجزائرية بالمعلومات اللازمة، حيث تعتبر المعلومة بمثابة السراج المضيء لمسارها؛

أما الثاني فيكون على المستوى الكلي، وذلك من أجل تأهيل المنظمات الجزائرية والوصول بها إلى مصاف المنظمات العالمية.

وعليه فإن وجود مثل هذا النظام يسمح بتوفير عدد من المعلومات التي من شأنها أن تدعم هذه المنظمات وتساعدها في عدة مجالات، خاصة وأن المنظمات الجزائرية تعاني من مشكل نقص المعلومات ومن هذه المجالات ما يلي[24]:

- يوفر لها هذا النظام معلومات عن القطاع التي تشتغل فيه، وبالتالي الحصول على معلومات تخص فرص الاستثمار والمنافسة؛
- يوفر لها معلومات عن السوق، ومنه معرفة إمكانية التوسع وكميات الإنتاج الواجب توفيرها؛
- يوفر لها معلومات عن الدخل الفردي، وبالتالي معرفة مستوى الأسعار المقبول، وكذا اتجاه أذواق المستهلكين؛
- يوفر لها معلومات عن الامتيازات القانونية الخاصة بها في مجال الاستثمار، وبالتالي الاستفادة من هذه الامتيازات.

كما يساهم هذا النظام في تأهيل المشروعات الجزائرية الصغيرة والمتوسطة حيث يمكن له أن:

- يوفر معلومات عن المشاكل والاحتياجات التي تخص قطاع المشروعات الصغيرة والمتوسطة، ومن ثمة محاولة إيجاد الحلول المناسبة لها؛
- يسعى إلى توفير دراسات من شأنها النهوض بالقطاع؛
- يوفر معلومات عن البورصات وعن الأسواق الخارجية وامتيازاتها، مما يشجع على التصدير؛
- يوفر معلومات عن المنافس الأجنبي وعن القطاع الذي سوف يعمل فيه والخصائص التي يتميز بها؛

- يوفر معلومات عن احتمالات حدوث أزمات، سواء كانت داخلية أو خارجية، وما يمكن أن ينتج عنها، وهو ما يطلق عليه بالإنذار المبكر بالأزمات.

خاتمـة:

من خلالما سبق يمكننا الخروج بالنتائج التالية:

– الذكاء الاقتصادي هو نظام يشمل مجموعة من التطبيقات والتكنولوجيات التي من شأنها جمع المعلومات وتحليلها ونشرها لاتخاذ القرارات، وهو يتكون من ثلاث عناصر أساسية تتمثل في اليقظة الاستراتيجية، الحماية والتأثير.

– يكتسي الذكاء الاقتصادي أهمية بالغة كونه يساهم في حماية المنظمة من التهديدات ويمكنها من معرفة الفرص واقتناصها، كما تستطيع بواسطته أن تتكيف مع قواعد السوق، الأمر الذي ينعكس ايجابا على تنافسيتها وتحقيق أهدافها، كما يعتبر أداة للتطوير والإبداع، فالذكاء الاقتصادي يعتبر أقوى وسيلة معرفية متاحة تحت تصرف المنظمة.

– تعاني الجزائر من تأخر مستواها التكنولوجي والتنافسي حيث تعرف تأخرا نسبيا في مجال الذكاء الاقتصادي، إضافة الى تدني المستوى التكنولوجي وغياب الثقافة المعلوماتية ونقص البحث والتطوير لدى أغلب المنظمات الجزائرية، كما تعاني من مشكل نقص المعلومات في مختلف المجالات.

– قصد تعزيز الذكاء الاقتصادي في الجزائر ورغبة من الدولة الجزائرية في حل مشكل نقص المعلومات فقد قامت باعداد استراتيجية وطنية لدعم تملك واستعمال تكنولوجيا المعلومات في المنظمات الجزائرية، ودعمها لتصبح قادرة على الابداع والابتكار، اضافة الى انشاء نظام وطني للمعلومات الاقتصادية من خلال عدة مراكز معلوماتية تضمن تدفق المعلومات إلى مختلف المتعاملين الاقتصاديين.

– تعتبر هذه الاجراءات خطوة هامة نحو ترسيخ الذكاء الاقتصادي لما توفرة من مزايا ومعلومات من شأنها أن تدعم هذه المنظمات وتساعدها في عدة مجالات، كما أنها تساهم في تأهيل المنظمات الجزائرية وتحسين تنافسيتها في الأسواق العالمية.

قائمـة الهوامش:

1. عمر شريف، **نظام المعلومات وتحديات الذكاء الاقتصادي، متاح على الرابط**http://kenanaonline.com/users/BDCtatweer/topics/61956/posts/132939 تم التحميل بتاريخ 23 ديسمبر 2011.
2. Boudjemia Karim, Intelligence économique: concept, définition et mode opératoire, séminaire de sensibilisation à l'intelligence économique et à la veille stratégique, Alger, Algérie, 23 décembre 2008, P 03.
3. تير رضا، دور الذكاء الاقتصادي في إرساء آليات الحكم الراشد من خلال البحث والتطوير: واقعه وآفاقه في الجزائر، متاح على موقع المجلس الأعلى للغة العربية الجزائري، على الرابط http://www.csla.dz/mjls/index.php?option=com_remository&Itemid=55&func=download&id=21&chk=d24962c186721789f4a8d68367bc5d06&no_html=1 تم التحميل بتاريخ 23 ديسمبر 2011، ص 03.
4. BoudjemiaKarim, op.cit, P 06.
5. جمال الدين سحنون وفاضل عبد القادر، الذكاء الاقتصادي وأمن المؤسسة، الملتقى الدولي حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 17 و 18أفريل 2006، ص 1216.
6. عبد الرزاق خليل وأحلام بوعبدلي، الذكاء الاقتصادي في خدمة منظمة الأعمال، المؤتمر العلمي الدولي الخامس حول اقتصاد المعرفة والتنمية الاقتصادية، كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية، جامعة الزيتونة، الأردن، 27–28 أفريل 2005، ص ص 11–14.
7. **الدردري، توظيف استخدام التكنولوجيا في تحقيق أهداف المؤسسات، ندوة وطنية حول تطبيقات ذكاء الأعمال، الوكالة العربية السورية للأنباء، المقال بتاريخ 05 نوفمبر 2010، على الرابط** http://www.sana.sy/ara/4/2010/10/05/311286.htm، تم التحميل بتاريخ 02 جانفي 2012.
8. عبد الرزاق خليل وأحلام بوعبدلي، مرجع سابق، ص ص 08–10.

9. جمال الدين سحنون وبلهادية عبد الله، نحو تبني إستراتيجية للذكاء الاقتصادي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الملتقى الدولي الثاني حول المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين الميزة التنافسية في الدول العربية،يومي27-28نوفمبر 2007، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 06.
10. عليوات رفيق، إرساء نظام لليقظة الإستراتيجية للتحسين من تنافسية مؤسسة اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبيليس، رسالة ماجستير (غير منشورة)، المدرسة العليا للتجارة، الجزائر، 2004، ص 123.
11. بسبب هشاشة المؤسسات الجزائرية وعجز الحكومة في رصد المعلومات: الجزائر مستهدفة بالجوسسة الاقتصادية وتفتقد إلى نظام للحماية الإستراتيجية، متاح على موقع منتدى الجيش العربي، على الرابط http://www.arabic-military.com/t3761-topic، تاريخ المقال 14 جوان 2008، تم التحميل بتاريخ 02 جانفي 2011.
12. ***كامل الشيرازي،الجزائر تفكر في إنشاء مجلس أعلى للذكاء الاقتصادي، متاح على الرابط http://marketer.1talk.net/t186-topic، تم التحميل بتاريخ 02 جانفي 2012***
13. عليوات رفيق، مرجع سابق، ص ص 123-124.
14. Projet de stratégie E-Algérie (Administration électronique), Ministère de Poste et des TIC, Algérie, P P 48-55.
15. تير رضا، مرجع سابق، ص ص 13-15.
16. Politiquesd'appui a l'innovationdans la PME, Ministère de la PME et de l'artisanat, Algérie, février 2007,http://www.umc.edu.dz/VersionFrancais/Documents/visioConference/PolitiquesAppui.pdf, P P 11-12.
17. تير رضا، مرجع سابق، ص 11.
18. **Mustafa Benbada,conseil du gouvernement sur: Innovation Technologiques pour les PME.** Ministère de la PME et de l'artisanat**,** http://www.pmeart-dz.org/fr/Communications.php, date of consultation: 20 janvier 2011.
19. رحيم حسين ودريس يحي، أهمية إقامة نظام وطني للمعلومات الاقتصادية في دعم وتأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة: حالة الجزائر، الملتقى الدول حول متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة الشلف، الجزائر، 18/17 أفريل 2006، ص ص 577-578.
20. الموقع الالكتروني للديوان الوطني للاحصائيات هو www.ons.dz
21. الموقع الالكتروني للغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة هو www.caci.dz
22. الموقع الالكتروني للوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار هو www.andi.dz
23. الموقع الالكتروني لمركز البحث في الإعلام العلمي والتقني هو www.cerist.dz
24. رحيم حسين ودريس يحي، مرجع سابق، ص ص 581-582.